obeikandl.com

شروق مجد الإمبراطورية العثمانية

كانت الإمبراطورية العثمانية ضمن إمبراطوريات العالم العظمى، إذ كان لها تأثير كبير على مجرى التاريخ العالمي وعلى مصير الشعوب الذين كانوا جزءا من تلك الإمبراطورية .

الغزو العثماني للبلقان :

١. أن تأسيس الإمبراطورية العثمانية كان نتاج الاستقرار الدائم للقبائل التركمانية المتعددة في أسيا الصغرى من القرن الحادي عشر فصاعدا مع القادمين من أسيا الوسطى، وقد حدثت آخر أكبر هجرة لهم خلال القرن الثالث عشر تحت ضغط الغزوات المغولية، ومع نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر نجحت قبيلة تركمانية بقيادة الأمير ارطغرل وابنه عثمان (١٢٩٩ ـ ١٣٢٦) في إخضاع القبائل المجاورة الصغرى ووضعت أسس دولة عثمانية تركية جديدة في أسيا الصغرى وقد حازت تسمت بذلك نسبة لاسم الأمير عثمان .

وخلال حكم القائد الثاني اورخان (١٣٢٦ ـ ١٣٥٩ م) انتهز العثمانيون وقوع الحروب الداخلية في الإمبراطورية البيزنطية وبدءوا في غزو آسيا الصغرى كلها تقريبا ونفذوا لبلاد البلقان وفى عام ١٣٥٢م استولوا على قلعة تسيمبي في شبه جزيرة جاليبولى ثم على قلعة كاليبولي بعد عامين من ذلك، وفى هذا الوقت

تصدعت أركان الإمبراطورية البيزنطية وولايات البلقان بسبب الصراعات المتتالية التي أدت إلى نشأة عدد من الولايات الصغيرة المستقلة وشبة المستقلة والملكيات الإقطاعية ووسط هذه الظروف اخترقت الجيوش العثمانية منطقة البلقان، وخلال حكم السلطان مراد (١٣٦٢ـ ١٣٨٩ م) سادوا - بالتدريج ـ كل إقليم " ثراس " بما في ذلك مدن ادريانوبل، وديموتيكا وفلبوبوليس، وقد أعاد الأتراك تسمية مدينة ادريانوبل إلى " ادراين " وتحولت إلى عاصمة للدولة العثمانية، وانتشر الغزو العثماني إلى مدى ابعد عقب معركة تشيرنومن (تشيرمن) التي تم فيها تدمير جبيشى " فوكاشين " و " احلبش " - وهما حاكمان مستقلان لأجزاء من منطقة مقدونيا- تماما . وفى عام ١٣٨٢ م وقعت مدينة صوفيا بأيدي العثمانيين وبعدها زادت إمكانات امتداد الغزو العثماني .

- الحروب العثمانية وبناء الامبراطورية :

تحدد مصير شعب البلقان بوقوع معركة كوسوفو، حيث هُزِمتْ الجيوش المتحدة لعدد من حكام منطقة البلقان تحت قيادة " لازار " ملك صربيا ، وواصل السلطان الجديد بايزيد الأول " الصاعقة " غزو كل من صربيا وبلغاريا من محليات إقليم تورنوفو (عام ١٣٩٣م) ومنطقة " فيدين " (١٣٩٦) وقد

عبرت جيوشه نهر الدانوب وأجبرت حاكم فالا تشيا جون مرسيا على أن يصبح تابعا له.

سلاطين بني عثمان

١- عثمان الأول	١٢	٩٩	١٣	٢٤
٢- أورخان الغازي	١٣	٢٤	١٣	٦٢
٣- مراد الأول" هاد أفنزى غيار "	١٣	٦٢	١٣	٨٩
٤- بايزيد الأول " الصاعقة "	١٣	٨٩	١٤	٠٢
٥- بلا حاكم محدد	١٤	٠٢	١٤	١٣
٦- محمد الأول	١٤	١٢	١٤	٢١
٧- مراد خوجة الثاني	١٤	٢١	١٤	٥١
٨- محمد " الثاني" الفاتح	١٤	٥١	١٤	٨١
٩- بايزيد فيلي " الثاني"	١٤	٨١	١٥	١٢
١٠- سليم الأول " يافوظ "	١٥	١٢	١٥	٢٠
١١ـــ ســـليمان الأول " القانونى " العظيم	١٥	٢٠	١٥	٦٦

obeikandi.com

١٢ـــ سـليم الثـاني " سارحوش "	١٥ ٦٦	١٥ ٧٤
١٣ـ مراد الثالث	١٥ ٧٤	١٥ ٩٥
١٤ـ محمد الثالث " العدلي "	١٥ ٩٥	١٦ ٠٣
١٥ـ احمد الأول " باهتى "	١٦ ٠٣	١٦ ١٧
١٦ـــ مصـطفى الأول " ديلى "	١٦ ١٧	١٦ ١٨
١٧ـ عثمـان الثـانى " جنش "	١٦ ١٨	١٦ ٢٢
١٨ـ مراد الرابـع " الغـازى "	١٦ ٢٣	١٦ ٤٠
١٩ـ ابـراهيم الأول " ديلـى "	١٦ ٤٠	١٦ ٤٨
٢٠ـ محمد الرابع " افجى "	١٦ ٤٨	١٦ ٨٧
٢١ـ سليمان الثانى	١٦ ٨٧	١٦ ٩١
٢٢ـ احمد الثانى	١٦ ٩١	١٦ ٩٥
٢٣ـ مصـطفى الثـانى الغزى	١٦ ٩٥	١٧ ٠٣
٢٤ـ أحمد الثالث	١٧ ٠٣	١٧ ٣٠

obeikandl.com

٢٥ـ محمد الأول " كامبر "	١٧	١٧
	٣٠	٥٤
٢٦ـ عثمان الثالث	١٧	١٧
	٥٤	٥٧
٢٧ ـ مصطفى الثالث	١٧	١٧
	٥٧	٧٤
٢٨ـ عبد الحميد الأول	١٧	١٧
	٧٤	٨٩
٢٩ـ سليم الثالث "جيهان مطر "	١٧	١٨
	٨٩	٠٧
٣٠- مصطفى الرابع	١٨	١٨
	٠٧	٠٨
٣٠ـ محمود الثانى " عدلى "	١٨	١٨
	٠٨	٣٩
٣١ـ عبد الحميد الأول " الغازى "	١٨	١٨
	٣٩	٦١
٣٢ـ عبد العزيز	١٨	١٨
	٦١	٧٦
٣٣ـ مراد الخامس	١٨	.....
	٧٦	..
٣٤ـ عبد الحميد الثاني	١٨	١٩
	٧٦	٠٩
٣٤ـ محمد الخامس " رشاد "	١٩	١٩
	٠٩	١٨
٣٥ـ محمد السادس " فهد الدين "	١٩	١٩
	١٨	٢٢

obeikandl.com

٣٦ـ عبد المجيد الثاني " ١٩ ١٩ ٢٤ ٢٢ الخليفة "

وبالتدريج غزت الإمبراطورية العثمانية جميع أراضى البلقان مع بقاء فالاشيا ومولدافيا في حالاتهما الخاصة كمحليات تابعة، وسقطت مدينة ثيسالونيكى عام ١٤٣٠م، وبعد فترة طويلة من الحصار نجح السلطان محمد الفاتح " الغازي " في الاستيلاء على مدينة القسطنطينية التي أعيد تسميتها " استانبول " وأصبحت العاصمة الجديدة للإمبراطورية بديلا عن " ايدراين " وتم احتواء الأرض المفتوحة داخل الإمبراطورية العثمانية التي طورت نظامها الإدارى والاقتصادي المعقد المبنى على أساس عسكري والذي طُبِقَ بدوره على الرعايا بمن فيهم الغجر وقامت الإمبراطورية بمد غزواتها نحو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى وسط أوربا، وقد وصلت إلى قمة عظمتها في عهد السلطان سليمان الأول " العظيم " ١٥٢٠ـ١٥٢٦م ثم سقطت المجر بعد معركة موهاكس عام ١٥٢٦م، وتوقف توسعها فقط بسبب حصارها الفاشل لمدينة فيينا عام ١٥٣٩ وهزيمة الأسطول العثماني في موقعة ليبانتو عام ١٥٧١م، وهى الهزيمة التي حدثت بفعل التحالف بين اسبانيا والبندقية متحدين تحت رعاية بابا روما .

وقد تبع ذلك سلسلة من الحروب الأقل نجاحا والتي نتج عنها مجموعة من الهزائم العسكرية أوقعتها بالإمبراطورية كل من النمسا، وفارس، وروسيا والبندقية أدت إلى توقيع اتفاقية كارلو فيتز التي كانت مؤشر بداية انهيار هذه الإمبراطورية

- المصادر التاريخية حول وجود الغجر في الإمبراطورية العثمانية :

هناك دليل تاريخي له اعتباره على وجود الغجر في البلقان خلال فترة السيادة العثمانية، رغم أن ذلك الدليل يعد غالبا مهلهل وغير حاسم، إلا أنه يمدنا بملامح محددة لطبيعة وامتداد ذلك الوجود حيث وصل عدد كبير من الغجر إلى منطقة البلقان أثناء الغزوات العثمانية ، باعتبارهم جزءا من البشر الذين صاحبوها ومضى بعض من أولئك الغجر قدما مع الجيش داخل أوربا في حين بقى عدد له قيمته في أراضى البلقان حيث استقروا هناك أو استمروا في انتهاج حياتهم كقبائل مرتحلة، ومع وجود نسبة من السكان من الغجر في الأراضى المفتوحة حديثا، فقد تبدت أرقامهم في عدة وثائق رسمية تعود إلى تلك الفترة، وتجدها أساسا في الأرشيفات الثرية الخاصة بالحكومة العثمانية والإدارة المحلية (التي دُرستْ بتوسع حتى الآن) تحت مسميات القبط والصينيين (أوتشين ماتشين وهى الصين بالتركية) وتشمل

تلك الأرشيفات وثائق إدارية تحوى تفصيلات لسجلات الضرائب وأوامر المحاكم المتعلقة بالأمور المدنية والاقتصادية والدينية والعائلية ، وكان النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العثماني مختلفا كثيرا عن النظام الغربي الأوربى، فعندما كانت الإمبراطورية العثمانية في أوجها، كان بناؤها الطبقي المعقد المؤسس على الإدارة العسكرية والاقتصادية والدينية واقعا تحت سيطرة القبضة المُحْكمة للسلطان وقد تحكم هذا النظام المعقد في سُبُل الحياة اليومية لمجموع السكان، حيث تم تصنيفهم - أيضا - بصورة تراتبية إلى فئات متعددة، كان أهم فئتين منهم المسلمين " المؤمنين حقا " والرعايا المسيحيين، ولكل فئة أحوالها المختلفة وعلى كل منها التزاماتها المغايرة تجاه الدولة المركزية ويظل هناك سؤال منهجي بلاحل ويهمله معظم المؤرخين المتخصصين ــ رغم إمكان إثارته لمشكلات خطيرة ــ وهو إلى اى مدى تَمُدنا الوثائق الرسمية الموجودة بصورة حقيقية عن الماضي ؟ وهذا التساؤل يُعد مسببا للإشكالات خاصة في حالة منطقة البلقان بغض النظر عن الفترة الزمنية والنظام السياسي الخاضع للدراسة إلا أنه بعد أن نأخذ في اعتبارنا أوجه القصور المحتملة للمصادر التاريخية الموجودة، نجد أن تلك المواد الثرية

المتاحة تمدنا بنقطة بدءٍ لنظرة جديدة في تاريخ الغجر في ظل الإمبراطورية العثمانية .

- الغجر في سجلات الضرائب

تم تحديد طبيعة سجلات الضرائب بواسطة النظام الاقتصادي العسكري المعقد لملكية الأرض داخل الإمبراطورية وبالتحديد كانت الأرض ملكا خاصا بالإمبراطورية وجزء منها (والمسمى الميولك) يخص السلطان نفسه أو يخص السلطات الدينية (الفاكوف - الأوقاف) وقد قسم السلطان الأرض المستعمرة إلى أجزاء أسموها (التيمار والزيامت و الهاس) ووزعها على طبقة القيادة العسكرية (السباهى) وخصص لهم نصيبا من الضرائب المتنوعة مقابل قيامهم بواجبات عسكرية محددة، مثل تسليح وتغذية عدد من الناس وتنفيذ بعض الأدوار معهم خلال الحملات الحربية .

ويعود أول ذكر للغجر في وثائق الضرائب للإمبراطورية العثمانية إلي عام ١٤٣٠م وهو موجود في سجل " التيمارز " المنتسبين لسنجقية إقليم نيكوبول، ومسجل به ٤٣١ أسرة غجرية و يمثلون ٣,٥% من جملة المسجلين بوجه عام، كما أن مجموعة القوانين واللوائح المتعلقة بالسكان في مقاطعة روميليا عام ١٤٧٥ م تُعد مصدرا أكثر أهميةً وشمولاً في ذكر أعداد الغجر وأوضاعهم الاجتماعية أيضا في عهد محمد الفاتح الثاني، وقد احتوت روميليا تقريبا

كل شبه جزيرة البلقان باستثناء الأقاليم التي لها وضع خاص مثل محليات مولدافيا وفالاشيا والبوسنة ويتضح من تلك المجموعة أن كل الغجر في ذلك العصر ــ بغض النظر عن كونهم مسلمين أو مسيحيين ـ قد سددوا ضريبة الرأس، وإلا فأنها كانت تُجمع من غير المسلمين فقط، وقيمتها حوالي ٤٢ اكشه سنويا طوال السنوات الثلاث التي غطّاها ذلك السجل .

وعلى أية حال تفيدنا وثيقة أخرى داخل تلك المجموعة أن الغجر المسلمين قد مُنعوا من الاختلاط بالغجر المسيحيين، وكان عليهم أن يدفعوا ضريبة أعلي لو وقعوا في ذلك إذ على المسلم أن يعيش فقط بين المسلمين وإذا ما استمر في العيش بين غير المؤمنين فعليه أن يدفع ضريبة الرأس بنفس قيمة الضريبة المفروضة عليهم .

والقراران يحملان نوعا من التعارض، فالممارسات المعتادة على أية حال ، أن يقوم المسيحيون بسداد ضريبة أكبر من المسلمين، كما سيتضح من سجلات الضريبة التي سنذكرها فيما بعد في هذا الفصل .

كان النظام الذي يجمعون بواسطته الضرائب من الغجر الرُحّل محددا حيث لابد للقاضي أن يمنح السلطة بالوكالة لشخص يمكنه الرحيل مع الغجر ويكون مسؤلا عن دفع الضرائب، وفى الواقع فإن سلطة ذلك الوكيل كان من المحتمل

أن تمنح إلى نائب يأتي من مجتمع الغجر نفسه، وكانت فئات معينة من الغجر تُستبعد من ضريبة الرأس تلك ومن بينهم أولئك الذين يقدمون خدمات ما للجيش وعلى سبيل المثال الغجر الذين يعيشون في الحصون ويقومون بأعمال الصيانة فيها، كأعمال الحدادة وإصلاح الأنواع المختلفة من الأسلحة، والعمل بالفرق الموسيقية العسكرية وأعمال القوات المعاونة، وكان تطبيق إعفاءات ضريبية معينة على الغجر في خدمة الإمبراطورية مستمرا لفترات متأخرة خاصة في بعض الأقاليم ذات الحالات المحددة مثل البوسنة .

وهناك سجل خاص أخر تم حفظه متعلق بالغجر المسيحيين الذين كان عليهم سداد ضريبة الرأس هذه - ومع كل الاحتمالات، استقر أولئك الغجر في منطقة البلقان قبل الغزو العثماني، وهذا السجل يغطى الفترة من ١٤٨٧م إلى ١٤٨٩م ويسجل الغجر المسيحيين الذين عاشوا في مقاطعات استانبول وفيزا وجاليبولى وايدرامن وشيرمن ويانبولى وفيليى وصوفيا ونيكوبول وفيرمن وكيوستديل وكروشيفاتس وسميديرفو ويانى بازار والبوسنة، ومثلوا ٣٢٣٧ من الأسر إجمالا بالإضافة إلى ٢١١ أرملة أخريات، ووفقا للقواعد العثمانية يُعد الرجال فقط الذين كانوا رؤوسا للعائلات ، أو الأرامل عندما يكون لهم

نفس وضع الرجال، هم المصنفون كدافعي ضرائب ويدفعون لصالح عائلاتهم كلها ، ولذا سجلت وثائق الضرائب هاتين الفئتين السابقتين فقط . وببحث السجل وُجد تنظيمٌ خاص يعود إلى عام ١٤٩١ م - مرفق معه- كان يحدد مبلغ الضريبة المستحقة وهو ٢٥ اكشه سنويا، ويحدد ضريبة أخرى هي ضريبة الأرض المقررة على المسيحيين وتسمى اسبنشة ورسم يُفرض على الليلة الأولى للزواج وتسمى (كروفينا).

- ماذا نتعلم من سجلات الضرائب

تعطينا البيانات المستخلصة من سجلات الضرائب فكرة واضحة للنمو الديموجرافى للكثافة البشرية للغجر في مواقع متعددة، منها على سبيل المثال سجل الضرائب في فيلبى فيما بين ١٤٨٩ ـ ١٤٩٠ الذي سجل ٣٣ عائلة و ٥ أرامل رؤوساً لعائلات، وفى عام ١٥١٦ وصل عدد العائلات إلى ١٧٥، وبعد عشر سنوات كان هناك ٢٨٣ عائلة بالفعل، كان منها ٩٠ عائلة مسلمة و ١٩٣ مسيحية، وفى عام ١٥١٦م في مدينة بليفنى تم تسجيل ١١ عائلة غجرية وفى عام ١٥٥٠م وصلت إلى ٣٦ عائلة بينما وصلت عام ١٥٧٩م الى٤٤ عائلة، كما تمدنا البيانات بفكرة عن النسبة المئوية للغجر مقارنة ببقية السكان ففيما بين أعوام ١٥٢٦ ـ ١٥٢٨ م على سبيل المثال في مقاطعة اسكى

زارا كان هناك ٢٤٥٠ عائلة كانت ٦١ عائلة منها من الغجر، أما في عام ١٥٩٥ م في مدينة يانبولى كان هناك ٥٢٩ عائلة كان منها سبع فقط من الغجر وسجل الضريبة التالي الذي يستحق عناية خاصة يعود إلى عامي ١٥٢٢م - ١٥٢٣ م وعنوانه " الوثيقة الشاملة للدخل والضريبة على الغجر بمقاطعة روماليا .... " الذين وجدوا على ارض السلطان " المتوفى " بايزيد خان .... وفى أوقاف وأبعاديات الوزراء الكبار والنبلاء في سنجقية الغجر ومقاطعات زياميت وتيمارز ... ويضم ذلك السجل الضخم ٣٤٧ صفحة وكان يتعامل بشكل محدد مع مسائل الغجر، وسجل عدد العائلات الغجرية مصنفة وفقا للجماعات الضريبية المقيمة في تسع مقاطعات قانونية بالإضافة إلى البنية الدينية للغجر، والمقاطعات التي يعيشون فوق أرضها، ووظائفهم وأحوالهم الاجتماعية، كما سجل ذلك المستند ١٠٢٩٤ مسيحي و ٤٠٢٠٣ مسلم من رؤوس العائلات الغجر (وتشمل في مجملها ٤٧١ أرملة معيلة، وبخلاف ما سبق ذكره كان هناك ٢٦٩٤، عائلة مسلمة يعيشون في " سنجقية الغجر " ووفقا لحسابات المؤرخ المقدوني اليكساندر ستوجانوفسكى ــ الذي بني تقديراته على أن كل عائلة بها ٥ أفراد في المتوسط ـــ وبعد السماح بإدخال بعض التعديلات تكون جملة الغجر ٦٦٠٠٠ نسمة

منهم حوالي ٤٧٠٠٠ من المسيحيين، ووفقا لتقديرات أخرى اعتمدت على ذلك السجل وجدوا أن هناك ١٧١٩١ عائلة غجرية في الأرض التي شكلت الآن بلاد البلقان والتي توزعت كالآتي ؛ في تركيا ٣١٨٥ واليونان ٢٥١٢ وألبانيا ٣٧٤ ويوغسلافيا " السابقة " ٤٣٨٢ وبلغاريا ٥٧٠١، في حين كان الرقم المحلي الفعلي ١٠٣٧ عائلة رقما غير مؤكد، وذلك يبين بوضوح أن الغجر تواجدوا بأعداد أكثر في بلغاريا من وجودهم في اى مكان أخر من منطقة البلقان

- الغجر ـ مسيحيون ومسلمون

يمكن استخلاص دليل أضافى من سجل ضريبة روميليا لعامي ١٥٢٢ ــ ١٥٢٣م فرغم تعدد أنواع الضرائب التي تدفع لم يكن هناك اختلاف ذو قيمة بين ما كان يدفعه الغجر المسيحيون وما يدفعه الغجر المسلمون، فعلى سبيل المثال كان على رؤوس العائلات المسيحية أن تسدد ٢٥ اكشه كضريبة لأرضهم في حين كان على المسلمين دفع ٢٢ اكشه وهو النظير المقابل لضريبة الأرض للمسلمين ويدعى رسم الشفت، وكانت بقية الالتزامات التمويلية إما هي نفسها أو متشابهة تماما بما في ذلك الرسوم المختلفة مثل رسم العرش "البادوهافا" أو الغرامات الموقعة لسبب الجرائم والانتهاكات وتسمى " جيوريوم الجناية ".

ويمدنا تحليل مبدئي للأسماء الأولى لأفراد الغجر بفرصة لدراسة مدى الانتساب الديني لديهم، فالغجر الذين سجلوا كمسلمين غالبا ما كان لهم أسماء مسيحية النمط (دون التسجيل بأسماء مثل ابن عبد الله وهو اسم يغلب إطلاقه للمتحولون للإسلام حديثا) والعكس كان أيضا صحيحا حيث وجد للغجر المسيحيين أسماء إسلامية [ففي جماعة ضريبية يرأسها يانى في مقاطعة بونارهيسار تم تسجيل محمود أخا لـ يانى وكوجا محمود وبارا سكيف ابن قاسم كمسيحيين، وفى جماعة تورالى تم تسجيل ابن حسين من مقاطعة يانبولى وكوستاس ابن اناستاس وتاسوس أخا لـ نيكولا ونيكولا ابن كوشار كمسلمين بينما جرى تسجيل حسين كيتودا ابن تورالي ورسيم أخى تانار وحسين أخيه وارنافود آخى سيدي ودرويش آخا لـ كوريز ؟ وإبراهيم هروزو كمسيحيين، وفى جماعة جوروس تم تدوين ابن موهوس من مقاطعة اسكى زارا وكالين ابن ايفان وبوجدان آخى باسكال بين المسلمين، بينما ضم السجل كل من اسكندر وحمزة إخوة ماتوس ويانكوس ابن إسماعيل وايفان ابن اسكندر وإبراهيم ابنه بين أسماء المسيحيين وقد اظهر ذلك الدليل أن نظم التسمية لدى الغجر كانت مختلطة جدا . فاستخدام الأسماء المسيحية والإسلامية التي

ربما تعكس الخصائص الموحدة لمعتقداتهم غالبا ما تتغير وفقا للظروف المحيطة.

وهناك بعضٌ من المعلومات في ذلك السجل مثيرة إلى مدى بعيد، هي أن كل أسماء النساء الغجريات تقريبا مسيحية ويفترض المؤرخ التركي م . ت جوك بلجين أن سبب ذلك هو أسلوب الحياة المتنقلة التي يعيشها الغجر الذي أدى إلى احتفاظهم بشكل من أشكال النظم الأمومية في قيادة الأسرة والقبيلة، ولتكريم الأم الكبرى التي كانت بمثابة " حارسة أعراف الغجر "، وهذا التفسير بالطبع تفسير افتراضي وإن لم يكن غير منطقي ويستحق المزيد من البحث

*ماذا كانت أسماء الغجر ؟

ويُعد سجل الضرائب لعامي ١٥٢٢ م – ١٥٢٣ م مصدراً هاماً لأسماء الغجر الذين وصلوا لسن الالتزام بدفع الضريبة ونجد بعضها صعب في تفسيره ، وهو ما أذكره فيما هو آت مصحوباً بعلامة استفهام ، وأغلب هذه الأسماء كان يستخدم بواسطة السكان المحليين أيضاً متأثرة قليلاً بلغة الغجر الرومانية ، ومن غير المؤكد نسبة ذلك إلى الاستخدام المتكرر لنوعين من الأسماء التي يتنادى بها الغجر في منطقة البلقان ، وهما التسجيل الرسمي لاسم تستخدمه السلطات واستخدام الاسم الخاص للفرد داخل الجماعة .

وقائمة الأسماء أقدمها بالترتيب الألف بائي" اللاتيني" ، ولكن عندما يكون الاسم مركباً أو مصحوبا بلقب ما للفرد أو لأسرته أو بأية توضيحات أخرى فسوف يتم تصنيفه بصورة منفصلة مثل حالة اسم عبد الله فرانا ، أو جيورو تارليش أو بالي بانكو وكارا حمزة وكيور ستيبان وماستور يورجي واليكشي يوسف وسيماريسا حكيم وعلي بك .. الخ . والمتغيرات الصوتية لحروف نفس الاسم كتبتها بصورة منفصلة مثل ؛ بالو وباليو أو جورو وجوروس .. الخ ،ومن القائمة ندرك أن أغلب الأسماء الشعبية للغجر التي بها متغيرات صوتية كانت في أسماء من مثل ؛نيكولا – كولي وايوان – يوفان /ايفان ويانكو-ياني /يانو/يانكوس وديمترى –ديمو/ديمكو /ديموس ومحل "ميهال"-ميهو/ميهوس وكوستادين –كوستاس /كوستا، وإذا جاء ذكر اسم ما أكثر من مرة دونتُ عدد مرات تكراره في السجل بين قوسين بعد الاسم مباشرة في الآتي :

عبد الله فرانا- عبدو اللا –آيدين- آيدين براتولا – الجايوز – اليكسي وعلي(٢) – علي بك وانجل(٢)- اناستاس واندريا(٤) آراب – ارنا فود – اهيربان ديمترى –احمد – اياس – باز- بايكو و بايو(٣) ، بايراكلو – بياكينا- بايكي – باكان ،بالابان (٢) – باي بك – بالي بانكو (بايكو) – باليو –بالو – باراكين –باربا

– باركو – بارهينا – باستالا – باتيا(تاديا) ، باتو – باشا – باشيلكو- بيجياتا (؟) – بيزان – بيزار لي (٤) - ، بيهادير – بيكشا – شوشوى ' بوجدان (٢) – بوجي- بوزيك – بويكو – بورو – بوسيلكو – برايو ، برانيلا –برانيش – برانكو (٢) ، براتو – براشو – برايان – بولاكي – بولاشي(٢) - ، برهان – بويوك سيكلو حاجي ، شافلي – شاكار – شابوكلي – شيكريا- شيشنجي بولات (؟) – شيو- شيكو زيركر – شيلينجر – شوهو – شوشي – شوشمان- دابي – دافيد لي – دافيد – دافود – دميان- دانو –داركو – داسا – ديفالي – ديدى- ديدو – ديلي يوفان – ديلي يونس – ديلي نيكولا – درويش (٢) درويش علي - ، ظافر يرجي- جاهو- جبلي – جيجيكو – جيرو – جورا – جوتا ، ديف – ديو – ديمكو - ديميو (٢) – ديمو (٦) – ديمو فلاهوت – ديمو بتري مينا- ديموس رايكو ، ديمترى (٨) – ديمترى بيلو ، دوبرى – دوبرين – دوبرو سلاف ، دوجان – دراجا دراجى – دراجيشكو – دراجمان – دراكو مير زركر – دراجوس ، دوشنو – دودش – دودو- دويكو- دوكا (٣) ، افرينوس ، إجوريدا – ايدجي ، قاسم درويش ، ايليز دوكا، ايليكشي يوسف ، ايرينو ، ايفيندو – ايفيندو بول ، افلاكا كوستا ، فاكا ، فيليب ، شنجار ، فيلور ، فوكا ،جيورو فركو ، جايتو -

جانو - جايا - جينشي،نوفاك جيراليالا ، جوجو (٢) ، جورو - جوروس - جردلو - جوشيرى ، جيورا(٢) ، جيورو (٢) ، جيورو تارليك ، هاني مان ، حكيم بالي – حمزة - حسن (٢) ، هيرجوتا ، هيرستو ، هيرسو(٢) هامبو ،حسين (٢) - حسين كيثودا ، ابرايم ، ابراهيم – ابراهيم هروزو ، ايفان (٢) –ايفليا – افرادا – ايفرانا – ايفو ، ايلياس (٢) – عيسى "ايسا" بالي ، اسكندر (٢) ، اسماعيل (٢) – اسماعيل نيكولا ، استويان (٢) ، كاليا(٢) – كالين – كالكان – كالكو – كالودى – كالوس – كالون – كاما -، ماشوكا ، كارافاسيل – كارافيدا – كارا جورجو – كارا ديمترى – كارا يوفان – كارا أوجلان (٤)- كارا حمزة – كارا جيوز(٣) – كارا جيوز ايدين اسكندر –كارا جيوز اوجلان لار-كارا جيوزتوتويكو- كارادجا(٤) –كارلي – كاستابا – كاستوريان، قاسم – كاسينو(؟) –كاسيكي – كابشيرمحمود كيمانشجبهيزير ، كيليش ، كيراندريا – كيركاراس – كيرياك-كيرياكي - كيرياكو – كيتان- كيرشو – كليمو – كودجا باراك – كودجا محمود –كودجا هازار ، كويلي ' كويوكو- كويو (٣)- كوى شين ' كولي – كوفين - كوستا – كوستادين (٣) - كوستاس – كوستو- كوشبار – كوشتا ، كراجوى (٢) – كرايكو (؟) – كراشايكو ، كوكيش، كولا جيوز

،كولاك استيبان ، كوما نيكولا – كومان (٢) – كوريز(؟) – كيرت- كورتاك- كوشار – كوشارى – كوش – كوشي - كيوز بالابان - كيوز بوى- كيوز نوفاك – كيوز بارد _كيوز ستيبان –كيوتشوك كاستو ، لازار ، لالاموس ، لالا (٢) – لالي – لالكو- لامبو –لاسكارى – لولا – لوكا ، مافزارى ، مالكوش ، ماما لاسين – ماناسيا(٢) – مانجينا – مانو(٢) –مانول - ، مير – ماركو - ، ماركو (٢) – ماركو مصطفى ، مارتين – مارتو – ما"ى" ستور نيكولا – ماستوريان(٣) ، ماتو – ماتوش ، محمود ، ميلتوش باشتا – ميلتوش بيرشيا ، محمد ميلاهرين ، مايلي – ميلكو ، ميركشا ، محل "ميهال " (٢) – ميهو (٦) - ميهو بيلونا – ميهوس ، موتو ، مظفر – مظفر دوكا – مظفر افنديش ، موزيك "ى" ، مراد ، موسى(٩)، مُسَلّم مصطفى ، مسلمان كارا حمزة بن عبد الله – مسلمان بيشو – مسلمان خورخاى ، مصطفى(٣) – موسترا – موهوس ، نعيم كارادجا ، ناكو ، ناراندجي ، نالدجي قاسم ، ناسوه ، نيسران ، نيكولا (١٤) – نيكولا كيشيش ، نيني ، نوفاك (٢) ، اوليفر (٢) ، أوروك ، باجوسلو، باندروبا (؟) ، بازو ، باراسكيف ، باروس باسكال ، باتي ، باشان ، بيو (٥) ، بنشو ، بيتكو – بيتروس ، بيشي ، بيبركو ، بيناري أوجولار ، بلاف ، بريزوا

(٢) ، بروردان ، بوليسترا ، بريبو ، راد (٣) – رادو ساف – رادو سلاف – رادول ، رايان ، رايكو ، (٤) – رايو _ رالي ، رمضان (٢) ، رسيم ، ريبيكا ، ريوس موسوس ، ريشا – ريشالو ، روند(؟) ، ساكي ، سارة كونستاندين ، ساركو ، سيدى ، سيفر كاستو ، شاملولار ، شيزو ، شيو ، شيرميرو (٣) – شيرميرد بانشو ' شيشو ، شوموس ، شاركو ، سيفي ديلي بيلينا ، سيلين ، سيماريسا حكيم ، سيمكو ، سيمو زيركر ، سينادين ، سينان (٢) ، سيروفين (؟) ، سوكوفالي (؟) بك ، ستيبان ، سُلَيمان ، صوفي مصطفى ، سوهو جارلو ، تازيل ، تاسوس' تاتار (٤) – تاتاس –تاتو (٢) – تاتوس (٣) – تاتوشي – تاتوش – تاتوشين (٢) – تاشو ، تيفيكي، تيتو ، تيجران ، تيمرجي هزير ، توماس، تودور (٧) ، تروشانلو ، تسوتسو لاسي ، توين رايكو ، تورالي (٢) ، تورشانبا ، أوجلاش – أوجليش – أوجرين (٢) ، نوفكو ، فاردار – فاردو ، فاسيل (٢) ، فلاد – فلادين يانو – فلاداك شوشوى ، فلايكو (٢) ، فالايا ، فوجوس بوتاش ، فوى فودا ، فرانكا ، فالكاشين ، زيزو (؟) زوبان ، ولاتار ، زورااليا ، ياكو ، ياند ' ياني (٣) – ياني شاكال – ياني شيروز – يانكو (٣) – يانكوس – يانكولا – يانو (٣) ، ياراماز ، ياركو ، ، يهشي ، ياشكو ، يايان ديمو – يوفان(١١) – يوفكو ،يوجا ،

يونس (٢) ، يورجى – يرجى كالوير - يرجى باندیم- يورجو – يورجو إلاد (؟) . بوشى ،يوريو "بوريو" ، يوسف – يوسف أوجولار ، يوهينو*

- القانون المتعلق بالغجر في مقاطعة روميليا :

صدر القانون الخاص بالغجر في مقاطعة روميليا بمعرفة السلطان سليمان الأول " العظيم" عام ١٥٣٠ م ، ويساعدنا في الوصول لفهم أفضل للمعلومات المتجمعة من سجلات الضرائب القديمة ، حيث ينص هذا القانون علي نقاط منها :

١- يدفع الغجر المسلمون من مدن استانبول وايدراين وأي مكان آخر في روميليا مبلغ ٢٢ أكشه عن أسرة ولكل فرد غير متزوج ، والغجري " المسيحي " يسدد ٢٥ أكشه ، أما بالنسبة للأرامل ' فالواحدة منهن تدفع أكشه واحدة فقط كضريبة تسمى هنا "الرسم " .

٢- الزوجات "من الغجر" القاطنات استانبول وايدراين فيليبي وصوفيا واحترفن مهناً غير قانونية يدفعن ١٠٠ أكشه جملة كل شهر للسلطات القضائية .

٣- يدفع الغجر رسوم الزواج والغرامات المقررة للجرائم والأعمال غير الشرعية مثل بقية الرعايا وفقا لما يحدده القانون.

٤- الغجر الذين يُبدون عناداً ويجولون بعيداً عن مقاطعاتهم الرسمية أو يَسْتخفون بمقاطعات أخرى أو بالأفنية الخلفية للمنازل، يجب العثور عليهم وتحذيرهم ومعاقبتهم بحزم وإعادتهم إلى مقاطعاتهم، ويتم تكليف قادة جماعاتهم وعُمَد قراهم، بالإضافة إلى آخرين من المخصصين بتلك المهام

بالعثور عليهم وإعادتهم وهذا واجب التنفيذ ، حتى يكونوا متواجدين دونما إخفاء لاماكن إقامتهم عند استحقاق الضريبة للسلطان أو لوجوب دفع التزامات أخرى.

٥- الغرامات والضرائب المعتادة والجزاءات الموقعة في جرائم الاعتداء الخطيرة بالإضافة إلى ضريبة البادوهافا "غرامات العقوبات الشخصية "المفروضة على الغجر داخل السنجقية / المقاطعة تخص رئيس تلك السنجقية ، ولا يتدخل أي مسئول من الإدارة المحلية أو الجيش في هذا الشأن ، ويستثنى من ذلك الغجر الذين تم تسجيلهم كأقنان أرض في إقطاعيات وأراضى السلطان.

٦- تجمع الضرائب المفروضة على الغجر في الأراضي الإقطاعية المذكورة عاليه من زعيم الرعية بالمنطقة ، أو رئيس الغجر بالسنجقية ، أو رؤساء الإقليم في كل مقاطعة ، وليس للشرطة أو المسئولين الآخرين أي حق في التدخل في أمورهم .

٧- إذا انتقل الغجر المسلمون مع غجر غير مسلمين وعاشوا واندمجوا معهم، يجب تحذيرهم، وبعد إنزال العقوبة بهم، يقوم الغجر غير المؤمنين بسداد الضريبة كالمعتاد.

٨- الغجر الذين يقعون ضمن ملكية حددتها إرادة السلطان عليهم سداد ضريبة السلطان فقط (هاراش بادى شاهي) ولا يدفعون ضريبة الأرض وبقية الضرائب المعتادة الأخرى.

٩- يدفع غجر مقاطعتي برانيشيفو وسميديريفو مبلغ ٨٠ أكشه عن كل أسرة

١٠- يقوم زعيم الغجر في مقاطعة نيكو بول (في زمن الحرب) بتلك الخدمة في هذا الإقليم .

١١-يقوم غجر نيكوبول - الذين يدفعون ضريبة الأرض عن كل عائلة – بسداد ٦ أكشه لممثليهم المعينين كرسوم معادلة .

١٢-يقوم زعماء الغجر في منطقة نيش (وذلك زمن الحرب) بالخدمة في إقليم سميديريفو ، ويقوم باقي مسئولي الإقطاعية بالخدمة في إقليم الباشا.

ويشير ذلك القانون مرة أخرى إلى الوضع الخاص للغجر بالنسبة للمجموعتين الرئيسيتين من البشر بالإمبراطورية العثمانية ويقصد بهما جماعة المؤمنين (المسلمون) وجماعة الرعايا (المسيحيون) وهو يؤكد أن الغجر المسلمين وتحديداً رؤوس العائلات والرجال غير

المتزوجين كانوا يدفعون ٢٢أكشه بينما كان غير المؤمنين يدفعون ٢٥ أكشه وعلاوة على ذلك كانت كلتا المجموعتين تدفعان رسوم الزواج وغرامات الجرائم والمخالفات مثلما يدفعها بقية الرعية تماما ، أي من هذا المنظور لم يكن هناك أي اختلاف ذا شأن بينهم ، بالإضافة إلى أن التمايز بين الفئات المختلفة من الغجر ، مع استثناء هؤلاء المنتمين لما يسمى سنجقيات الغجر،فلم يكن واضحاً ولا محدداً بصورة ملموسة كما لم يكن واضحاً من ذلك النص – أيضاً- ما إذا كان أولئك المدعوون " زعماء للغجر "من مقاطعة نيكوبول ،وعليهم التزامات حربية وأعضاء في الإدارة العسكرية ، هم من الغجر حقيقة أم لا. ويكشف ذلك القانون كذلك طموح الإدارة العثمانية في ضمان تجميع هذه الضرائب كاملة من كل فرد بما في ذلك الغجر الرُحَّل الذين يجب توجيه انتباه السلطات الضريبية نحوهم بشكل خاص وقد تم تعيين عدد من أعضاء جماعات الغجر مسئولين عن جمع الضرائب كضمان بأنهم سوف يتسلمونها في موعدها بالإضافة إلى مسئوليتهم عن عدم سدادها للسلطات ونتيجة لذلك علينا ألا أن نندهش إزاء وجود حقوق معينة للحكم الذاتي ، وجود استقلال نسبي تشريعي ضمنه القانون للغجر، وقد تأكد ذلك الوضع بأدلة أكثر وضوحاً ، منها مثلاً صدور فرمان من السلطان سليم

الثاني عام ١٥٧٤ م الذي يجبر عمال المناجم الغجر من منطقة بانيا لوقا – الذين يتمتعون بامتياز خاص – على تقسيم أنفسهم في جماعات كل واحدة منها تتكون من خمسين فرداً وتختار كل جماعة رئيسها الذي يكون مسئولاً عنها أمام السلطات .. وينص ذلك الفرمان على الآتي :

تُعد جماعات الغجر الموجودة بمنطقة البوسنة معفاة تماماً من الضريبة الشخصية ومن الضرائب الوقتية الأخرى(تكاليف اليورفي) ومن الضرائب الإضافية (أفاريز) ، وبالنسبة للغجر المذكورين عاليه يجب انتخاب فرد واحد لكل مجموعة مشكلة من خمسين فرداً ليكون قائداً لها (باشي جماعت) وليس لأحد أن يتدخل في شؤونه أو يحد من سلطته بأي شكل ، ولو خرق أي شخص القانون تتخذ إجراءات اعتقاله بعد توفير الضمانات بواسطة الجماعة وبواسطة قائده ، تنعقد جلسة استماع شفهية حول الموضوع . وقد تقرر وجوب اشتغال الغجر في أعمال الحفر بالقرب من كامينجراد على أن يتم مدهم بمتطلبات حياتهم اليومية ، وهذا ينطبق أيضاً على الجماعة التي تقيم خارج نوفي بازار (يني بازار) ، وعلاوة على ذلك ،(فأني آمر أنه بمجرد وصول هذا الفرمان السلطاني طرفكم ، عليكم أن تبحثوا تلك المشكلة ، وعليكم أن تتأكدوا بدقة ما إذا كان الغجر المذكورين عاليه قادرين على العمل في تلك الحفائر على

أساس أنهم معافون من الضريبة كما هو موضح سابقاَ ، وعليكم طلب المشورة إذا عنّتْ لكم ملاءمتها من الأشخاص المناسبين الذين يثق فيهم السلطان ، وبعد هذا يتوجب عليكم تسجيل وتصنيف الغجر محل البحث في سجلات بشكل دقيق بقدر الإمكان وإرسال تفاصيل الموقف لنا)

.

- سنجقية الغجر – الغجر في الجيش العثماني

يؤكد القانون المذكور سابقاً تمايز الإدارة الخاصة والحالة القانونية والحقوق الممتدة والحكم الذاتي لأولئك الناس الذين يعيشون في سنجقية الغجر (ليفا القبطيان) وكان هناك كذلك قانون خاص للسنجقية يتعلق بقائد سنجقية الغجر ١٥٤١ م يكرر بشكل أساسي – ولكن بتفصيل أكثر – البنود الرئيسية للقانون المذكور ، وفي تلك الحالة لا تستخدم كلمة سنجقية كوحدةِ تحديدٍ لمساحة أرضية ، وإنما تُستخدم بمعنى جماعة من الأهالي الغجر الذين يقدمون معاونات خاصة في خدمة الجيش ، حيث ينقسمون داخل السنجقية إلى سرايا مع وحداتها المعاونة (الياماك) ويكون لها قواعدها بالقرب من الحصون العثمانية ، وعلى رأس كل مجموعة يأتي القائد (مير ليفا) وهو لاينتمي للغجر غالباً ويكون مسئولا عن أربعة من الضباط

وعن أحد عشر صف ضابط ، ويقيم زعيم الغجر (رئيس سنجقية) في مدينة كيرك كليس (وهى موجودة بتركيا الحديثة الآن) وتتشكل من عائلات الغجر في هيرابولو وفيزا وكيشان وكورلو وبونار هيسار وديموتيكا وجيومور جينا وفير وايسكي زارا ويانبولي والمناطق المماثلة ، أي فيما تمثله منطقة ثراس الحالية تحديداً ، ولقاء خدماتهم تسلمت تلك الجماعات – وعددها٥٣٤- ما جملته ٤٤٩ قطعة أرض في سبع عشرة منطقة من روميليا ، وهذه التطبيقات نُفذتْ أصلاً في إقليم اناتوليا (الأناضول) لكن تم تعديلها وتطبيقها بصورة أوسع على الغجر في منطقة البلقان وقد أدى أعضاء تلك الجماعات أعمالاً معاونة للواجبات العسكرية ، وليس في النشاط الحربي ذاته ، كما أن الغجر تم تجنيدهم في الجيش ' حيث يوجد دليل من عام ١٥٦٦ م على أن بعضاً من جماعات دافعي الضرائب قد اسُتدعوا لأداء الواجب العسكري (الوجاق) وهم من الغجر المسلمين و بالإضافة إلى عدد كبير من المجندين من مربي الماشية الأتراك (اليوروك) الذين أتوا للبلقان من آسيا الصغرى في ذلك العصر ، وقد أحصى بول رايكوت مابين ٤٧٢١ إلى ٥٠٠٠ مجند من أمثال هؤلاء في الجيش العثماني خلال القرن السابع عشر ، كان من بينهم ٥٢١ غجرياً ، وكان يتم تسجيل خمسة

أفراد من بين كل ثلاثين فرداً في الجيش النظامي ، في حين يقوم الـ ٢٥ الباقون بتوفير الخدمات المعاونة خلف خطوط الجبهة ، ولو كانت إحصاءات رايكوت صحيحة فلابد أن الجيش العثماني كان يحوى ما بين ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ من الغجر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر .

وقد استمر استخدام الغجر في الجيش العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر ، إذ يذكر راهب صربي في تقاريره السرية التي كان يرسلها للجيش النمساوي عام ١٧٣٧ م أن دفاع مدينة كوسوفو قد تُرك بأيدي الغجر ، في حين قام الغجر مرة أخرى عام ١٧٨٨ م بأداء دور في الدفاع عن كوسوفو ضد الغزاة النمساويين .

- الغجر الرُحّل ...

كانت العقوبات الموقعة على الغجر المسلمين الذين لم يستقروا (استمروا في حياة الترحال) بالإضافة إلى الغجر غير المسلمين مناقضة للمبدأ الأساسي في السياسة الضريبية للإمبراطورية العثمانية آلتي نصت على أن يسدد المسلمون ضرائب أقل من نظرائهم من المسيحيين أو اليهود ، وقد وضحتْ أسباب تلك السياسة من النص المذكور سابقاً والمتعلق بالغجر في مقاطعة روميليا الذي أصدره السلطان سليمان العظيم ، حيث جاء الشرح

التفصيلي بأن الغجر الذين يتجولون خارج حدود مقاطعاتهم الشرعية يجب البحث عنهم وإعادتهم حتى يمكن ضمان وفائهم بالتزاماتهم الضريبية ولم تكن المُشْكلة في الأساس اختلاط الغجر المسلمين بأولئك من غير المسلمين لكن حقيقة كونهم في حالة ترتحال يؤدى إلى عدم دفع ضرائبهم بانتظام ، وفى هذا الاعتبار تأتى ملحوظة تم إلحاقها بسجل ضرائب عام ١٤٩٨م المذكور سابقاً واضحة الدلالة على ذلك ، وهى تتعلق بجماعة (ماركو مصطفى) التي تتكون من المسلمين الذين تحولوا وقتها للمسيحية .

" انه السلطان الذي أمر بأن يسدد المسلمون الذين يغادرون جماعاتهم ضريبة الأرض شأنهم شأن كل غير المؤمنين "

وفى بعض الأحوال كانت السياسة الضريبية وسيلة لتنظيم حركة الغجر داخل حدود الإمبراطورية بالإضافة لكونها وسيلة لتغير البنية الديموجرافية (السكانية) في بعض الأقاليم ففرمان السلطان الذي صدر عام ١٦٣٧م – على سبيل المثال – يصنف الضرائب والرسوم التي كان على الغجر دفعها كالآتي : ضريبة الرأس – ضريبة الأرض وضرائب أخرى (مثل اليوفا والكاشكون ، والبادوهافا ونيرها) ، وفى الجملة كان على الغجر المسلمين سداد ما قيمته ٦٥٠ أكشه ، في حين كان غير المسلمين يدفعون ٧٢٠ أكشه ، ولم يكن الاختلاف بين

المجموعتين أكبر مما كان عليه في السنوات المبكرة وعلى أية حال ففي أمر السلطان الجديد (الصادر في العام التالي مباشرة ١٦٣٨م) ثبّتَ ضريبة الرأس على الغجر المسلمين مبلغ ٢٠٠ أكشه للمقيمين بمنطقة روميليا ، في حين لم يكن على الغجر المسلمين والجماعات المماثلة من الرُحّل الذين وصلوا – حديثاً وقتها – في منطقة اناتوليا (الأناضول في آسيا الصغرى) دفع هذه الضريبة ، كما كان مبلغ الضرائب والرسوم الأخرى التي كان يجب على هاتين المجموعتين دفعها مختلفاً كذلك ، وهذا تمايز لا نراه في مناطق أخرى .

وتعكس الوثائق العثمانية الباقية في تلك الفترة بتفصيل كبير رغبة الإدارة في إضافة السكان الغجر لسجلاتهم ودفعهم لسداد الضرائب المطلوبة ، حيث يتم تسجيل العمر والمهنة والعائلة مع العناصر الأخرى ، واعتادت تقسيمهم إلى مجموعات ضرائبية لكل منها رئيسها الاعتباري ، وتنقسم تلك المجموعات بدورها إلى وحدات أصغر على أساس الحي الذي يقطنه الغجر في كل قرية أو مدينة .

ولكل من هذه الأماكن زعيمها الخاص والمعروف باسم (كيتودا) أو سيد الجماعة وهكذا يتم تطبيق مبدأ مسئولية الجماعات المحدودة الذي كان نظاماً نموذجياً للتوجه العثماني نحو رعاياها داخل الإمبراطورية .

وتربط تلك الوثائق – دائماً – بين ضرائب الجماعة وبين وحدات أرضية معينة حتى في حالة وجود غجر رُحل ، وتشير إليهم باسم المتجولين (جيزيندى) لكن مدى نجاح وكمال احتواء أولئك الرُحّل لم يكن واضحاً ، حيث يبين سجل عام ١٥٢٢م – ١٥٢٣م إحدى عشرة جماعة من الرُحل فقط مسجلة لأغراض ضرائبية في قرى معينة ، ومنها على سبيل المثال :

* أراضى إقطاعية مصطفى باشا
* مقاطعة فيليبي

جماعة بدو باشاف ابن بايو ، أتوا من صوفيا ويعيشون في قرية ميركوفو مع الغجر المحليين تحت إدارة زعيم الغجر والعائلات المسيحية عددها سبع ، والدخل ٢١٠ أكشه .

* مقاطعة لوفشا

جماعة بدو ميهو بيلونز ، موجودة في منطقة مستنقعات بيليفن ، وعدد العائلات المسيحية سبع والدخل ٢١٧ أكشه .

وتوضح وثيقة من عام ١٥٥١م رغبة الإدارة العثمانية في دفع أولئك الرُحّل إلى انتهاج حياة مستقرة .

"تقوم جماعات الغجر بقيادة أنواع جيدة من الخيول ، ولا يستقرون في مكان بعينه وينتقلون من مدينة لأخرى ، ومن مكان لمكان ينهبون ويسرقون ، فيحدثون قلقاً ومشكلات للسكان

وطالما لا توجد تعليمات منظمة لقيادة الخيول ولا حظر على امتلاك الصالح منها للقيادة ، فقد أصدرت تعليماتي أنه عند قدوم أي قبيلة غجرية تحت ظل السيادة العثمانية يجب إخطارها مقدماً أن أفرادها لن يمتطوا الجياد وإنما سيستخدمون الحمير والثيران بديلاً في تحركاتهم ، بالإضافة إلى نبذ حياة الترحال للاستقرار والعمل بالزراعة ، ويجب إرغامهم على بيع خيولهم من الآن فصاعداً وإذا ما اعترض أحد تجب معاقبته بالحبس".

وتمت إعادة تلك التعليمات عام ١٥٧٤م ومدت آثارها إلى لاعبي الأكروبات من الغجر باستانبول الذين منعوا من استخدام الخيول ، وعلى كل ، من الواضح أن هذه القواعد ومعها بعض تعليمات إدارية أخرى محتملة ومماثلة كفرمان ١٦٣٠م الذي أصدره السلطان مراد الرابع حاول به إرغام الغجر على الاستقرار والالتزام بمقار إقامة دائمة لم يكتب لها النجاح ، ففي مجال التطبيق العملي كان محالاً إجبار كل الغجر الرُحّل على الإقامة الدائمة ولم تنظر إليهم السلطات على أنهم يمثلون مشكلة خطيرة ، كما يوجد – على أية حال – دليل آخر لمعايير مغايرة من أجل تحقيق هذا الهدف الذي قدمناه هنا ، وهى تعليمات خاصة – على سبيل المثال – قد حُفظتْ لنا ، تصف كيفية التعامل

مع الغجر الذين غالباً ما غيّروا محال إقامتهم أي عاشوا حياة الترحال دوماً.

حيث يمكن قراءة أحد نصوص فرمان أصدره الحاكم الإقليمي لمقاطعة البوسنة عام ١٧٩٩ م كالآتي : " في الماضي صدرت ضمانات بأنه ستصدر تعليمات منظمة تتعلق بكيفية استقرار الغجر بالمدن لكي يمتهنوا حرفاً محددة ولا يرتحلون – برغم ذلك – فقد نما إلي علمنا أن مجموعة من الغجر المذكورين قد هجروا أعمالهم يتجولون حول القرى ويرتكبون أعمالا مخالفة مثل السرقة وإحراق الممتلكات وبهذا السلوك الأحمق يسببون الأذى للآخرين ، لذا آمر بأن يتم عقاب تلك المجموعة المذكورة آنفاً وفقا للقانون حالما يتم كشفها وقت الجريمة "والقبض عليها".

وفي الحقيقة كان تسجيل الغجر في الوثائق الرسمية يتم فقط في حالة ارتباطه بالاستقرار المؤقت لهم (وهو عادة في الشتاء) ، وكان نموذج الترحال الفصلي – نسبة لفصول السنة – والغير منتظم – هو الترحال خلال الفصل الدافئ ثم قضاء الشتاء في مكان واحد – نموذجا ثابتاً في منظمة البلقان ، ولا ندري إذا ما كان ذلك النمط من الحياة والمعيشة قد جلبة الغجر معهم أم فرضته عليهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلقان ! وماذا كان دور الإدارة العثمانية – في هذا الشأن – آخذين في اعتبارنا

تعمدها ضم الغجر في سجلاتها الضريبية وربطهم بقري معينة ، وعلي أية حال تعكس أغلب المعلومات الواردة إلينا في تلك الفترة صورة حياة القبائل الرُحّل أثناء وقوفهم لدي المناطق الآهلة بالناس .

ويمكن استخلاص بعض الأفكار عن حياة الغجر أثناء ترحالهم من دلائل الإجراءات القانونية ، التي منها علي سبيل المثال الشكوى المحفوظة من عام ١٦٣٤ م التي قدمها فلاحو سربتس باشا في منطقة بيبتولا القضائية :

"..... يأتي الغجر الرُحّل غالبا إلي قريتنا ويعيشون في المنازل الخاوية والأجران..... ويسرقون الدجاج والحملان والغنم والملابس ويقطعون الأشجار والغابات وهم يسببون لنا المشاكل ونحن نلتمس منعهم من المجيء إلي قريتنا "

وكان قرار المحكمة توفيقياً حيث قالت " يمكن للغجر المجيء للقرية ، لكن عليهم دفع قيمة ما تسببوا في إتلافه" ..... وفي شكوى مماثلة سُجلتْ – أيضا في إجراءات متعلقة بالتقاضي في منطقة – بيتولا لكنها تعود لعام ١٦٣٦ م، كان فلاحو جابياني في بيتولا يشكون من وجود الغجر المشردين والمشاكسين " الذين يسرقون ويتلفون حقول القرية " وكان القرار – في هذه الحالة – مختلفا عن حكم المحكمة

السابق حيث يحظر تحديدا علي جماعات الغجر البقاء في تلك القرية بالإضافة للقرى المجاورة .

- توطين الغجر في ظل الإمبراطورية العثمانية

حدثت عمليات نشطة لتوطين الغجر في مدن وقري البلقان ، والغجر الذين استقروا عاشوا في أحياء خاصة بهم تسمي " المحلات " ، وكان هذا مبدءا أساسيا لكل جماعات الأقليات في الإمبراطورية ، وكانت عملية التوطين شاملة لكنها بالطبع لم تشمل كل الغجر الذين يعيشون في ظل الإمبراطورية ، وبجوار ذلك انتشر نمط جديد من الحياة شبه المتنقلة شيئا فشيئا، مع وجود قاعدة ثابتة لهم شتاءا وحالة من التنقل بعيدة المدى في إطار حدود كل مقاطعة بصورة فعلية ، وليس من الغريب أن نجد في سجلات العام ١٥٢٣ م المذكورة آنفا أن غالبية الغجر (بمن تم تصنيفهم كجماعات من الرُحّل) لهم محال إقامة دائمة ، وقد حدثت حالات توطين مماثلة في مقاطعة اناتوليا " الأناضول " ، إذ لاحظ الرحالة العثماني الشهير ايفيليا سيليبي (١٦١١-١٦٧٩) أن أغلب الغجر الذين عاشوا هناك قد توطنوا، وذلك في القرن السابع عشر ، وفي بعض الحالات ترك الغجر حرفهم التقليدية ليمتهنوا حرفة الزراعة التي مارسوها في إطار نظام الملكية الزراعية

الإقطـاعي أو إقطاعيـات ضـباط الجـيش ذلـك النظام الذي كان قائما حينذاك .

ففي سجل للإقطاعيات في إقليم صوفيا مثلا – يعـود إلـي عـامي ١٤٤٥م -١٤٤٦م ، توجـد معلومـات مفصـلة حـول إقطاعيـة يملكهـا علـي الابن بـالتبني لكـارا حـاجي والتـي انتقلت إلـي " سات " ابن علـي الادريني عام ١٤٤٧ م والتـي شملت قرى أورلاندوفتش وهي جزء من صوفيا اليـوم ودراكوفيتسـا (فـي مقاطعـة صـوفيا) وجرايـا (فـي مقاطعـة بيـروت) ودابيجيـف (ربما تكون قد اختفت) ، وتستحق الأخيرة وهي الأصغر (قرية دابيجيف) أن نوجه لها اهتماما خاصا فهي تتكون من ١٥ عائلـة مكتملـة وثلاث أرامل من العوائل الذين يخصـهم السجل تحديدا " بأنهم من الغجر " وبمقارنـة نسب الدخل بين رؤساء من قريتي أورلاندوفتشي وجرايا ، نجد أنـه بينمـا يحصـل الـرئيس فـي كـل مـن قريتـي اورلانـدو فيتش وجرايا متوسط دخل قدرة ٩١ أكشـه مـن كـل عائلـة / أسـرة ، وفـي راكوفيتسـا علـي متوسط قدرة ٤٣ أكشـه ، إلا انـه يحصـل علي ١٦ أكشه من كل أسرة في دابيجيف فقط مما يعني أن الغجر في الإقطاعيات يقعون في أدني السلم الاجتماعي معيشة .

وبعد عقود قليلـة تاليـة ذُكرتْ قريـة دبيجيف ثانيـة فـي أحـد سـجلات الإقطاعيـات المملوكـة لسات ابن علي في مقاطعـة صـوفيا وسـاموكوف

تعود – بالكاد – إلي الربع الثالث من القرن الخامس عشر ، إذ تؤكد السجلات مرة أخري علي " أنهم من الغجر " لكنها تذكر خمس عائلات فقط وهم عائلة كالويان ابن نيكولا وكالومان ابن راد وكويو ابن ليسكو وجوري ابن راديتسا وفوديل ابن عبد الله ، ووضح أن عدد دافعي الضرائب قد تقلص بسبب انتقالهم إلي أراضٍ إقطاعية أخري علي سبيل الاحتمال ، كما يمكن ملاحظة ظهور الأسماء الإسلامية – كذلك – إذ تعد تسمية " عبد السلام " نمطا قياسيا إسلاميا ، وقد أُستخدم – كما ذكرنا من قبل – للإشارة إلي المسلمين المرتدين حديثا . ويؤكد بعض المؤرخين (وبخاصة م. ت. جوك بيلجين) علي الدليل المأخوذ من سجلات ١٥٢٢ -١٥٢٣ م (والذي ذكر فيه أن معلومات الرسوم المدفوعة للدولة علي شكل إنتاج الزراعي هي منقوصة تماما) لأن مشاركة الغجر في العمل الزراعي كان متقطعاً وفي معظم الحالات واصل الغجر احتفاظهم بمهن وحرف معينة ، وعلي كل فأغلب المؤرخين يميلون للاعتقاد بأن لتلك الحالات الاستثنائية أسباب يجب البحث عنها في الظروف الخاصة بالغجر وبالخصائص المحددة للنظام الضريبي العثماني الذي ارتبط باستخدام الأراضي ، ويمكننا أن نذكر مثالا لتأكيد ذلك من الممارسات المذكورة في قانون إقليم

سيليسترا الذي يعود لعام ١٥٦٩ م حيث جاء ذكر جماعة من دافعي الضرائب الغجر يوجد فيها أثنتا عشرة عائلة وسبع من دافعي الضرائب غير المتزوجين الذين تتضح التزاماتهم كما يلي :

" الغجر الذين يتوقفون في الإقطاعية ويستعمرون قطعاً من أرضها يدفعون الرسوم والضرائب الخاصة بالأراضي ليد مالك الأرض في حين يسددون باقي الضرائب المقررة في المقاطعة التي دفعوا فيها تلك الضرائب من قبل "

وقد ذكرت معلومات جاءت في سجلات الإجراءات القضائية لإقليم صوفيا من بداية القرن السابع عشر أن من بين تلك الضرائب التي كان يدفعها الغجر ضريبة " الانتقال " علي بيع محال الإقامة والمقدرة علي ٢٢ منزلا وضريبة علي " الأغنام " ولدينا هنا بالتحديد دليل علي وجود محال إقامة دائمة وعلي درجة واضحة من الثراء بين الغجر ، وهناك دليل أخر علي وجود غجر أثرياء نسبيا ففي عام ١٦١١ قام الغجري ستيفان ببيع منزله في صوفيا بالإضافة إلي بيع محله وبعض ثمار الأشجار مقابل ٢٤٠٠ أكشه

- توزيع التزامات جمع الضرائب " نظام الملتزم" : -

وبمرور الزمن بدأت ممارسة عمليات تقسيم عقود جمع الضرائب المستحقة علي الغجر – بالإضافة للضرائب المستحقة علي كل رعايا الإمبراطورية – في الاستقرار في ظل العثمانيين. وللغرابة فإن الممارسة المقبولة كانت مسؤولية جمع الضرائب تتوزع هبوطا ليس فقط حتى مستوي الوكيل – الذي اشتري حق جمع تلك الضرائب – وإنما تتفرع مسؤولية إسنادها حتى يكلف بها ممثلو الغجر أنفسهم ، فوفقا لفرمان السلطان لعام ١٦٣٨ م بشأن توزيع عقود جمع ضرائب الرأس من الغجر والمجتمعات البدوية الأخرى أن يكون لكل خمسين فردا منهم من الخاضعين للضريبة " رؤوس العائلات " مسئول واحد يسمي شيري باشي معيناً ليكون مسئولا عن عدم سداد الخاضعين له للضريبة المستحقة وعلي المسئول المعين توفير المبلغ المطلوب ، ثم يكون له الحق في استرداده من أقارب ذلك المتهرب من الدفع .

ويمكن أن نجد دلائل أكثر تفعيلا لنظام تحصيل الضرائب وبداية التغيرات التي حدثت لحالة الغجر الاجتماعية وأوضاعهم الضريبية في فرمان السلطان أحمد الأول الذي يعود إلي عام ١٦٠٤ – ١٦٠٥ م الصادرة إلي حكام أقاليم الباسان ، فالونا ، ديلفينو ، يانينا ومقاطعات أياتوليا التي كانت إقطاعيات

للسلطات المسلمة في أكارنينا * ووفقا لذلك الفرمان منحت المسؤولية للقائد الحربي سليمان – مالك تلك الإقطاعية الضخمة – لدفع كل الضرائب المتنوعة عن الفترة من ١ مارس ١٦٠٤ وحتى ١ مارس ١٦٠٥ م لخزانة السلطان مباشرة شاملة ضريبة الرأس وضريبة الأرض والرسوم والغرامات والجزاءات بالإضافة لباقي العوائد التي يجب جمعها من الغجر المقيمين والمسجلين كدافعي ضرائب ، وكذلك من قاطني الخيام منهم الذين كانوا رُحّلا ولم يسجلوا كدافعي ضرائب ، ووجب علي أولئك المسئولين المحليين التعاون في جمع الضرائب التي فرضت بمبلغ ١٨٠ أسيري[١] للمسلمين و٢٥٠أسيري للمسيحيين ، مما يعني أن تغُّيرا ما حدث لمعيار فرض الضرائب لكل الغجر وليس فقط لأولئك الذين ضمتهم المجتمعات الخاضعة للضريبة ، وليس لأحد أن يضع عراقيل أو عوائق أمام تنفيذ هذا العمل ، وأن على المسئولين التأكد من عدم وجود أي شخص يشكل اضطرابا أو قهرا للمجموعات العرقية في تلك المسألة " .

وقد وجه الفرمان عناية خاصة للمشكلات التي تواجه القبائل الرُحّل من الغجر ، لو انتقلوا ولم يسددوا ما عليهم من ضريبة ، إذ علي السلطات القضائية المحليةإيجادهم و إجبارهم علي سداد ضرائبهم وتغريمهم علاوة علي ذلك

مبلغ ٣٠٠ أسيري[١] ، وأن غيابهم عن المقاطعة لا يجب استخدامه مبررا لعدم السداد ، كما تعامل الفرمان أيضا مع المشكلات التي قد تنشأ من سداد الضرائب بالنسبة لنوع النقود كذلك . وبالنسبة للغجر المقيمين تعامل الفرمان مع القضايا المتعلقة بالضرائب وطرق جمعها من أولئك المقيمين بالأرض المخصصة كأوقاف أو إقطاعيات بالإضافة إلي أنه ألزم الحكام بألا يسمحوا للإدارة العسكرية المحلية بمضايقة أو ظلم الغجر ، وذلك يبين أن سياسة ربط الغجر بالأرض وبالملكيات في ذلك الوقت قد بدأت بصورة واضحة حيث يقول في موضع آخر: (يقوم بعض الإقطاعيين من ملاك الأراضي مثل الانكشارية والمواطنين الأصليين وباقي رجال الدولة بإخفاء الغجر المقيمين في منازلهم ومبانيهم و مزارعهم ، ولو كان ذلك يحدث حقيقة ، فاقبضوا عليهم وانفوهم ، وإذا لم ينصاعوا للأمر فأخطرونا بأسمائهم وبمقاطعاتهم)

وقد أوضح الفرمان أن الدولة العثمانية قد بدأت بالفعل في إلغاء الامتيازات الضريبية التي اختصت بها فئات محددة من الغجر .

[١] الاسيرى وحدة صغيرة من العملة العثمانية صكت في استانبول في ظل الإمبراطورية العثمانية المترجم

(وبالنسبة للمقيمين من الغجر الذين يقولون أنهم حدّادون ووقّادون[٢] وحراس للغابات ولذا فهم معفون من الرسوم والضرائب فلا تصدقوهم بشأن ذلك الإعفاء ، وإنما حصّلوا منهم ما يتوجب عليهم دفعه وفقا للسجلات حتى آخر " مليم " ولا تسمحوا لهم بوضع عراقيل أمام ذلك)

وقد تأكدت عمليات توزيع وتقسيم مسؤوليات جمع الضرائب من الغجر في السجلات الضريبية لإقليم صوفيا عام ١٦٠٩ م (عندما كان المسؤول المعين هو علي هليل اسكندر) وبالنسبة لأعوام ١٦١٠م و١٦١٨م نجد أن تلك الممارسات موصوفة في فرمان السلطان لعام ١٦٨٤ م الصادر لحكام أقاليم تسالونيكي * بيرويا وجينيتا الذي أكد حق الحاكم حسين في جمع ضريبة الرأس والضرائب الأخرى من الغجر في تلك الأقاليم ، وقد وصلت جملة مبلغ تلك الضرائب مبلغ ٦٥٠ أسبري لكل مسلم و ٧٢٠ أسبري لكل مسيحي وكانت فترة جمع تلك الضرائب محدودة خلال شهر (من ٩ نوفمبر حتى ٧ ديسمبر) ومن الجدير بالذكر أن نري التبرير المقدم لجمع هذه الضرائب من الغجر

---

[٢] الوقاد: الذي يقوم بعملية إحراق الفحم في الآلات البخارية وضمان تغذية الآلة به. المترجم

بذلك الأسلوب رغم عدم وجوب النظر إليه ظاهريا يقول: -

أن هذا الجنس من الناس يعيش منفصلاً ويكون محدوداً في أعداده ، لكن له كافة الاحترام ، ولندع فرداً واحداً – دون عائق أمامه - يجمع تلك الضرائب والرسوم ، المخصصة للميزانية العامة المكونة من الضرائب والغرامات الموقعة بسبب الهروب أو ارتكاب جريمة ، وفوق كل ذلك لا تسمحوا لأي مسئولين كبار أو إداريين أو موظفين مدنيين أو ضباط شرطة أو مراسلين أو ممثلي المؤسسات الدينية أو من أملاك السلطان أو ملاك الأرض أو أي شيء أي أشخاص آخرين بالتدخل في شئون الغجر ، ابقوا الغجر بعيدين عن الأفعال الخاطئة ضد الدولة ، ولا توقعوا بهم ظلما أو قهرا بأن تحملوهم أكثر مما يطلب منهم هذا الفرمان السلطاني"

- كيف أكتسب الغجر عيشهم ؟

عمل الغجر في ظل العثمانيين في عديد من المهن ، ففي السجل الضريبي لعام ١٥٥٢ م- ١٥٢٣ م غالبا ما تم تسجيل الغجر كموسيقيين(سازندي) وفي بعض الحالات نجد كل جماعة الغجر الضريبية مسجلة بتمامها كموسيقيين ، وعلي سبيل المثال ، جماعة كارا أو جلان ابن أُرخ من غابة فرانيا ،وفي حالات أخرى ، كان

زعيم الجماعة موسيقيا مثل بورو ابن كيريال من ميلنيك و ديف (أو ديو) ابن إفراد من ايتوس وعازف الكمان هيزير من منطقة إيني شلهير وآخرين . والانتشار الواسع لتلك الحرفة بين الغجر تم توكيده فيما بعد ببراهين تاريخية ، بما في ذلك الوصف المتعدد لموسيقي الغجر الذي سجله الرحالة من أمثلة كوكليت وهو يصف بلجراد عام ١٦٥٨ م ذاكراً:

(في كل مكان يقوم الغجر رجالا ونساء بالعزف والغناء بسرور كبير مستخدمين آلات الفيولين والأشبه بآلات السيمبالو والطمبورة وكلها تشبه الجيتار لكنها تحوي خمس أوتار فقط ، وقد استمتعنا بتلك التسلية طوال رحلتنا كلها)

كانت الآلة الموسيقية الأكثر ذكرا في المصادر المختلفة هي آلات الزورناس – نوع من آلة ألبوا – ثم آلات النقر (الطبول) والثلاثي المكون من عازفين أثنين للزورناس وقارع واحد للطبل هو المشهد الشائع في البلقان حتى اليوم ، لكن هناك آلات أخرى كانت تستخدم ، وأغلبها آلات التامبورين وفي أزمنة أكثر حداثة استُخدمتْ آلات وترية مختلفة ، وجنباً بجنب مع هذا هناك أدلة أكثر حول أشكال فرق الموسيقيين الغجر ، مثلا وجود عازفين اثنين للكمان مع لاعبين اثنين للتامبورين مع مجموعة من الراقصين (وهم في الأساس من

النساء يطلق عليهن غالبا الشنجي أحيانا ما يكن من النسوة اليهوديات)اللواتي كن يقمن بتسلية الموظفين الأتراك والتسرية عنهم (بالإضافة للرحالة الأجانب) في الحانات والمنازل ويبقي سؤال لا إجابة له بصورة كافية ، وهو مسألة وجود الغجر الحدادين في الإمبراطورية العثمانية ، فالغجر في كثير من بقاع العالم معروفون بمهنة الحدادة وكان لهذه المهنة عندهم تقاليد عريقة ، وقد حافظوا عليها جيدا في البلقان حتى اليوم حيث نجد رجالا من الغجر مهنتهم المتوارثة هي – بالدقة – الحدادة وأعمال تشكيل الحديد بشكل عام ، فإذا ما وضعنا ذلك في اعتبارنا يصبح مثيرا للدهشة حقا عدم شيوع الحدادين من الغجر نسبيا في فترات معينة وعلي سبيل المثال نجد في السجل – الذي نقتبس منه كثيرا – عن ضرائب عام ١٥٢٢ م -١٥٢٣ م فردا واحدا تم تصنيفه كحداد وأربعة آخرين في أعمال مختلفة تتعلق بالحدادة (وكانت الأسماء المستخدمة لهذه الأعمال هي شيلنجير وتيمورجي وحدّاد) ومما لا شك فيه كان عدد كبير من الحرفيين الذين تواجدوا في سنجقية الغجر من الحدادين فعلا لكن أعدادهم كانت محدودة وخدموا بأعمالهم الجيش فقط وليس الأهالي داخل الإمبراطورية ككل ، ويمكن وضع عدد متنوع من الفروض مقدما لشرح تلك المناقضة لكنك لا تجد فرضا

واحدا منها يبدو مقْنعا ، وهذا ما يعد أكثر إرباكا – في قراءة تلك الفترة – خاصة مع وجود دليل أكثر قدما يعود للقرن الخامس عشر

بشأن الغجر الحدادين وعمال تشكيل الحديد ، وأي دليل يتعلق بأولئك الحدادين (مأخوذ من السجلات الضريبية أو الصادر التاريخية الأخرى) يصبح أكثر شمولا - مرة أخري – من القرن السابع عشرا فصاعدا ، ففي السجل الضريبي لعامي ١٥٢٢ م -١٥٢٣ م ووسط الحرف الأخرى للغجر بخلاف الموسيقيين نجد أيضا صناع العلب الصفيح وصناع الذهب وصناع السيوف ومواقد الطهي وصناع حُدوات الخيل والأحذية " وكافة الإسكافية " وصناع المسامير والجلود والخياطين " الترزية" وناسجي الغزول والسجاد والصباغين وتجار الحديد وصناع الحلفا ، وبائعي الأجبان والجزارين والكبابجية و البستانيين وسائقي البغال والحراس وحراس السجون والخدم ، والسعاة ، ومربي القرود وحفاري الآبار وآخرين شاملة ضباط الجيش المؤقتين ورجال الانكشارية ورجال الشرطة(سوبا شيز) وأطباء وجراحين وكهنة ، ومن الصعب التيقن من المدى الذي تفترض به تلك الحرف وجود حرف تقليدية ، وإلي أي مدي تم التمكن من إجادتها حديثا رغم أنه من الواضح أن عددا من

تلك الحالات يشير إلي وجود الخبرة المهنية التقليدية لمجتمعات معينة من الغجر .

وهناك مصادر هامة هي الملاحظات التي دونتها هذه الرحالة التى جاء ذكرها "ايفليا سيليبي" والتي حظيت بفرصة استخدام قائمة بيان لنقابات الحرفيين في استانبول ، وهي قائمة أعدت بناءا علي أوامر السلطان مراد الرابع (١٦٢٣- ١٦٤٠ م) وقت ما كان الغجر يعيشون في حي بالاطا ، بمجرد استقرارهم هناك علي يد محمد الثاني وقت غزو المدينة ، وقد احتوت القائمة علي سبع وخمسين نقابة ، وجاء أول ذكر للغجر في النقابة العاشرة الخاصة بمربي الدببة والتي كانت تشتمل علي ما جملته سبعين رجلا ، وفي النقابة الخامسة عشرة نجد تجار الجياد (جامبار) ٣٠٠ رجلا، وكما كتبتْ ايفليا سيليبي:

(تجار الجياد هؤلاء أثرياء يملك كل واحد منهم إسطبلات للخيول تقدر جيادها من ٥٠ إلي ٤٠ جوادا عربيا ، وأغلبهم من الغجر رغم وجود آخرين ينتمون لأجناس أخري)

واختصت النقابة الثالثة والأربعين بالموسيقيين وتتكون من ثلاثمائة فردا معظمهم – كذلك – من الغجر ، أما النقابة ٤٥ والتي تضم الممثلين وفناني التمثيل الصامت و الراقصات ، ولتلك النقابة اثنا عشر قسما فرعيا أولهم يضم ٣٠٠٠ شخص يعيشون في حي

بالاطا وأغلبهم من الغجر ، والقسم الفرعي الثاني شمل ٣٠٠ صبياً راقصاً يعيشون – أيضا – في بالاطا ، ووفقا لما ذكرته ايفليا سيليبي من ملاحظات – ضمن الأعمال الوضيعة – نجد في العشرة أقسام الفرعية الأخرى لتلك النقابة هناك بعض الغجر لكنهم قلة – وكان موجودا بينهم بصورة دائمة اليونانيون والأرمينيون واليهود ، وقد جاء ذكر الغجر لآخر مرة في القائمة الشاملة لنقابة بائعي البوظة ، وهو شراب مُختمر يصنع من نبات الذرة .

- الصراع مع القانون :

شملت حرف الغجر بعضا مما يعد غير قانوني أمام الإدارة العثمانية ، ففي عديد من الحالات خاصة عندما يقيمون في المدن ، كان الغجر يكسبون عيشهم بامتهان " أعمال قذرة " بشكل أساسي ، مثل الأعمال المتنوعة التي لا تحتاج لمهارات أو تسول وأحيانا يحترفون أيضا عملا يخرق قوانين الإمبراطورية وهناك حالات اشتبك فيها الغجر في صراعات متعددة مع السكان المحليين تم حلها بواسطة النظام القانوني العثماني وينص تقرير كتب في شأن إجراءات قانونية بمنطقة صوفيا من يونيو ١٥٥٠م على الآتي :

" استدعى الراهب نيكوديم شخصاً غجرياً اسمه درويش ابن عبد الله أمام محكمة الشريعة الإسلامية وقاضاه في حضوره قائلاً :

" أن المدعو درويش باعني حصاناً أسوداً مقابل ١٥٨ أكشه ، وقيل أن الحصان كان بصحة جيدة وسليماً (لكن في الحقيقة) كانت عينه اليمنى قد ذهب إبصارها ولا يمكنه الرؤية بها ، إذن كان به – من هنا – عيبٌ وأريد إعادته إليه و..... وبعد شرح الدعوى التي عرضت بهذه الصورة انتقلت القضية إلى المدعو درويش الذي قام بالرد :

" لقد عاين المدعى المذكور عيب الحصان الذي يتحدث عنه وقبله بعيبه.. "

وفى هذا الموقف كان على درويش أن يقدم دليلاً على صدقه في إفادته ، وحيث كان غير قادر على تقديم دليل على كلامه ، طلب من الراهب المذكور أن يقسم أنه "لم يقبل الحصان موضوع الدعوى على عيبه" ، وقام الراهب بأداء القسم ثم حكمتْ المحكمة بإعادة الحصان إلى البائع المذكور .

* نساء ساقطات:-

ومما يستحق الذكر ، وجود حرفة نادرة إلى حد ما ، وهى مهنة تمارسها نساء الغجر في الإمبراطورية العثمانية ، ففي القانون المذكور آنفاً والمتعلق بالغجر في مقاطعة روميليا ، أشار إلى أن "النساء الغجر في مقاطعات استانبول

وايدراين وفيليبى وصوفيا" اللواتي يشتغلن في مهن غير قانونية يجب أن يدفعن ١٠٠ أكشه جملة في كل شهر"

ويشير هذا التعبير الكنائى إلى العاهرات"النساء الساقطات" كما أنه واضح كذلك في الضريبة المرتفعة بصورة غير طبيعية التي عليهن دفعها ، وتصنيف الغرامة كضريبة هي صياغة تستخدم - حتى اليوم – في بلاد البلقان كوسيلة لتقنين الأعمال غير القانونية .

كما كانت هناك – أيضاً – ضرائب جماعية على المجتمعات المسجلة كمصادر تمويل لمن يحصلون على دخلهم من مثل تلك المهنة. فمثلاً تذكر سجلات عامي ١٥٢٢ – ١٥٢٣م أن جماعة الياس في استانبول بضريبتها السنوية الخاصة تصل إلى ٥٠٠٠ أكشه وجماعة محمد بن كاراجا في ايدراين بضريبة تصل إلى ٣٠٠٠ أكشه وجماعة ياراماز بن تودور في بولفيدين بضريبة قدرها ١٤٠٠ أكشه ، وهذه المبالغ المدفوعة لخزانة الدولة كانت مرتفعة جداً خاصة عند مقارنتها بالضرائب التي تدفعها الجماعات الأخرى .

ويتكرر تأكيد وجود تلك الجماعات من النساء الداعرات من الغجر في مصادر تاريخية أخرى تشمل مذكرات الرحالة الأوربيين ، الذين

تجولوا عبر الإمبراطورية لأسباب متعددة ، ونذكر مثالاً من كتابات الكابتن شاد (١٧٤٠م) :

" في هاسالار بمقاطعة رازجراد قابلنا أول امرأتين داعرتين في الإمبراطورية العثمانية ، كانتا امرأتين لعوبتين من قبيلة تنتمي لأكثر الأمم بؤساً ممن يدعونهم في فرنسا "مصريين"؟!.....

كانتا تنتظران .... في أردية رائعة البهاء وأكثر سمرة من أية امرأة مسلمة ممن تعيش في تلك البقاع ، يغطيان رأسيهما بقماش حريري ، وكانت كل ملابسهما من الحرير ... "

* الرحالة الأوربيون :

تعد ملاحظات الرحالة الأوربيين على حياة الغجر في ظل الإمبراطورية العثمانية شديدة القيمة كمصدر للمؤرخين ، وبالطبع لم تكن مثل تلك الملاحظات التي يدونها غرباء دقيقة دائماً أو متوافقة مع الوضع الحقيقي لشئون الغجر ، ورغم هذا فهي تكشف جوانب مثيرة في حياتهم ، مما لا تسجله المصادر المحلية دائماً بل الأجانب هم من يلاحظونها فقط ، وقد ذكرت كتابات الإنجليزي هنرى بلاونت في النصف الأول من القرن السابع عشر الملاحظات التالية :

" لست واحداً ممن يعتبر هؤلاء الناس أشراراً ، لكنهم يتميزون عن الآخرين بتفاهتهم وكسلهم ، ولكونهم نفاية المجتمع لا محصلة

لأجيال متتابعة ، لأنهم يخوضون في الغثاء ويتعرضون دوماً للشمس ، فهم أكثر سمرة من الآخرين ، وهم موجودون في كل مدينة تركية ، لكنهم لا يقومون بالسرقة مثل الغجر الموجودين لدينا لأنهم يخافون العقوبات الصارمة وهم يتنبئون بمستقبلك بمثل تلك الطريقة الخادعة التي يقوم بها الغجر عندنا ويقنعون – أيضاً – بالقليل ، وهم يُسْتخدمون – غالباً – في أداء الأعمال الحقيرة مثل كناسي الشوارع والحدادين والإسكافيين وصناع العلب الصفيح وما أشبه ، وقليل منهم من تم اختتانه ولا أحد يقوم بتعميدهم ، ويرتدون الخِلَقَ البالية بسعادة ، لكنهم لا يندهشون (لأحوالهم) ، ويعيشون في أكواخ ومنازل صغيرة في ضواحي المدن محاطين بالاحتقار " .

كما كتب ادوارد براون – وهو إنجليزي آخر – سافر عبر الإمبراطورية العثمانية :

"أقوياء وشجعان ، وكان بعضهم لصوصاً ويوجد منهم الكثير في المجر والصرب وبلغاريا ومقدونيا ، وأنا رأيت كثيراً منهم – أيضاً – في لاريسا والمناطق الأخرى فى ثيسالى ، وهم أكثر انتشاراً في المدن ، حيث يدبرون معيشتهم باحتراف الأعمال الحقيرة والاتجار بالأعمال الحرفية اليدوية ، وكثير منهم يصبغون أياديهم وأرجلهم بالحناء الحمراء ، ويعدون ذلك تخفيفاً لتلك الأعضاء من لسعة البرد ، وبعضهم يصبغ

أطراف شعره ، ورغم انتشارهم لمدى بعيد إلا أننا نعتقد أنهم أتوا أصلاً من فالاشيا ومناطقها المجاورة ونظن أن أغلبهم من جواسيس الترك ".

- الحالة المدنية للغجر:

كان السؤال الذي يثور غالباً بالنسبة للغجر ، هو ما هي الحالة المدنية التي كانوا عليها في ظل الإمبراطورية العثمانية ؟ ولكن الإجابة على ذلك السؤال لا تأتى بسهولة . فالمسألة معقدة إذ يحتل الغجر حقيقة مكانة غريبة في البناء الاجتماعي والإداري الشامل للإمبراطورية ، فالسكان – كما هو مذكور آنفاً – انقسموا إلى فئتين رئيسيتين هما المؤمنين والرعايا ، لكن الغجر لم يصنفوا في أي من هاتين الفئتين ، إذ تم تمييزهم من خلال انتمائهم العرقي ، كحالة نادرة في القوانين داخل الإمبراطورية العثمانية ، رغم أن النظرة إلى اليهود كانت تشبه هذا إلى حد ما ، وهذه المعاملة كانت نتيجة لممارستهم الدينية – على سبيل الاحتمال – وكما أوضحت ايفليا سيليبى "أنهم يحتفلون بعيد القيامة مع المسيحيين" ومع المسلمين يحتفلون بعيد الأضحى ومع اليهود بعيد الفصح ، ولم تكن هناك فروق كبيرة بين الغجر المسلمين والغجر المسيحيين ، سواءً بهدف فرض الضرائب أو لحالاتهم الاجتماعية ككل ، وبشكل عام كانوا أقرب لمعاملة الرعايا

المحليين في السكان مع بعض امتيازات ضئيلة للغجر المسلمين ، ومنافع أكثر – لها اعتبارها – لمن يعملون بخدمة الجيش . وعلى أية حال يبدو أن هذا التوجه نحو الغجر قد تأصل داخل الشعور العام في ظل الإمبراطورية العثمانية ، وتكشف العديد من المصادر الاحتقار الواضح الذي يشعر به السكان – سواء العثمانيين أو السكان المحليين – نحو الغجر ، ويعتبرونهم أقل مرتبة ولا يستحقون أدنى اهتمام ، وهو نموذج اجتماعي طال صموده عاش بأرض البلقان حتى اليوم .

ورغم تلك الاتجاهات الاجتماعية السائدة وربما بفضلها – حظي الغجر بفرصة كبرى في الإمبراطورية العثمانية كي يحفظوا العديد من خصائص شخصيتهم الثقافية العرقية ، ومنها على سبيل المثال طريقة حياتهم البدوية بالإضافة إلى حرف تقليدية معينة ، وكما تبقى – في النهاية – جماعة عرقية مغلقة ، وككل فإن الحالة المدنية للغجر في ظل الإمبراطورية العثمانية تعد أفضل كثيراً من حالة أبناء عمومتهم في أوربا الغربية حيث تعرضوا لاضطهاد جماعي قاس خلال نفس الفترة التاريخية (العصور الوسطى) وربما يفسرذلك السبب في وجود أعداد كبيرة من الغجر في البلقان عنه في أوربا الغربية في الوقت الحاضر .

- التشريع الرسمي والواقع اليومي:

يبدو أن المشكلات التي واجهها رعايا الإمبراطورية العثمانية نشأت بصورة متكررة – من الأسلوب الذي تُطبق به القوانين وليس في التشريع ذاته ، وهو وضع تغيّر بصعوبة في البلقان ، وهذا التحليل يُعد صالحاً تماماً بالنسبة للغجر وهناك دلائل تاريخية أكثر تُبرهن ذلك ، ففي البوسنة عام ١٦٩٣م تحول سليم بن عثمان الغجري – وهو خبّاز – إلى محكمة سيراييفو مع طلب إعفائه من سداد ضريبة الرأس (التي تُفرض على غير المؤمنين) حيث قال في طلبه :

" أنا ابن رجل مسلم وأنا مسلم وأعيش في حي المسلمين ،وبالاشتراك مع المقيمين معي ندفع الرسوم حالما أتمكن من تدبيرها ، وفوق ذلك فأنا أصلى مع المسلمين خمس مرات في اليوم وأرسل أطفالي إلى مدرسة دينية لتعلم القرآن مع باقي الأطفال ، وأعمل ملتزماً بتعليمات حرفة الخبازة ..... "

ومع طلبه أرفق وثيقة زواجه وخطاب دوري من السلطان يتعلق بدفع الضرائب التي يؤديها المسلمون ، ووفقاً للقرار النهائي للمحكمة تم إعفاء المدعى من سداد ضريبة الرأس ، رغم أنه كان واضحاً أن في عشرات من الحالات الأخرى لم يتمكن الغجر من فرصة التحويل إلى المحاكم الرسمية . ولم تأت إشارة في الوثائق

الرسمية للعثمانيين بشكل محدد أن على الغجر أن يدفعوا الضريبة المسماة "ضريبة الدم" وتتم بأخذ الصبية الصغار من عائلاتهم حتى تقوم الدولة بتربيتهم ليكونوا جنوداً في الانكشارية وهى وحدات النخبة في الجيش ، التي تخضع مباشرة للسلطان .

رغم ذلك ، توحي الأدلة التاريخية في بعض الحالات أن الرعايا من سكان البلقان قد تحايلوا بوسائل عديدة لإرسال أبناء الغجر للسلطات العثمانية بدلاً من أبنائهم ، وبمعاينة هذا الأمر ، يشير عدد من تعليمات السلطان أن أولئك الذين يحاولون إخفاء أبنائهم ويستبدلون بذلك أبناء الغجر سوف يعاقبون بالإعدام . وقد أدى ذلك إلى ظهور أسطورة غجرية في السنوات الحالية تقول :

(اعتاد الأتراك أن يأخذوا ضريبة الدم من كل أسرة ، بوضع علامة حمراء على أبواب البيوت التي أخذوا منها طفلاً بالفعل ، وفى أحد هذه البيوتات كان للعائلة طفلاً واحداً فقط ولكي يحفظوه من تلك النهاية ، اتبع أفراد الأسرة نصيحة بانجو فاسيل "باسل الأعرج" فذبحوا ديكا ونثروا دماءه على الباب ، وعندما رأى الأتراك العلامة تخطوا ذلك البيت ، ومن يومها يحتفل الغجر بيوم القديس باسل " فاسيليوفدين " وذلك بذبح ديك ويضعون علامة من دمائه علي جباه الأطفال)

وبرغم أن الغجر كانوا قانونا غير عبيد إلا أن هناك عدداً من الحالات التي بيع فيها الغجر كعبيد ففي عام ١٥٣٣ م ذكر هانز ديرنزشوام أنه رأي مجموعة من الغجر ترسف في الأغلال داخل سوق العبيد وقد جُلبوا إلي المكان لعدم سداد ضريبة الرأس . كما وجد برهان آخر في تقارير رحالة أوربيين آخرين وفي الوثائق الرسمية ، منها مثلا ، أمر حكومي صدر عام ١٥٦٠ م للحكام المحليين في إقليم الدانوب يأمرهم أن يلتزموا بشدة بقاعدة عدم بيع الغجر – الذين قاموا بسداد ضريبتهم للأمير – في سوق النخاسة ، ورغم أن العبودية قد انتهت رسميا في الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٣٩ م خلال فترة الإصلاح السياسي أو ما يسمي " بالتنظيمات " إلا أنها قد تلاشت تماما مع ذلك الوقت وأصبحت محدودة الأثر بشكل عام ، بالإضافة إلي أن وضع العبيد عندئذ كان معقدا ومتنوعا ومختلفا – غالبا – عن القبول العام لاستخدام ذلك المصطلح بواسطة القوم ، فمثلا يُعد الوزراء " عبيد للسلطان " وفقا للقانون ، لذا فعبودية الغجر لم تكن عاملا محددا لحالتهم المدنية ولا وضعهم الاجتماعي داخل الإمبراطورية .

- هجرة الغجر داخل منطقة البلقان : -

لابد من النظر إلى وضع الغجر تحت الحكم العثماني في إطار مقارن ، وأحد تلك المقارنات

المثيرة يمكن أجراؤها بين مولدافيا وفالاشيا ، وهما من الولايات الإقطاعية للإمبراطورية العثمانية ، والتي كان يهرب منها العبيد من الغجر باحثين عن ملجأ داخل حدود الإمبراطورية.

فمثلا في السجل السابق لعام ١٥٢٢-١٥٢٣ م في مقاطعتي شومن وبروفاديا ، نجد جماعتين من الغجر الوافدين حديثا من مقاطعة فالاشيا قد تم تسجيلهما ، جماعة كولاجوز المكونة من ثلاث عائلات مسيحية مقيمة ، والرُحل تحت قيادة توتاشي ابن سلاف والمكونة من ثلاث عشرة أسرة مسيحية. وتمت تلك العمليات من الهجرة الداخلية علي مدي واسع عند نهاية القرن السابع عشر حينما انتهزت جماعات كبيرة من الغجر فرصة نشوب الحروب بين النمسا والإمبراطورية العثمانية والاحتلال النمساوي المؤقت (١٦٩٠ – ١٧١٨م) لأجزاء من شمال شرق الصرب وشمال غرب بلغاريا مع شرق بانات كي ينفذوا إلي قلب الإمبراطورية العثمانية ويستقروا هناك ، وقد أطلق بعض المؤرخين علي تلك الحركة " الهجرة الغجرية الثانية نحو البلقان " ، وينسب غجر هذه الهجرة إلي الجماعة اللغوية التي يسميها اللغويون " لهجات الفلاة القديمة " (جوربيت فلاهوريا والمجموعات الأخرى) الذين استقروا بسرعة عبر أراضي شبه جزيرة

البلقان ممتدين نحو الشرق بقدر ما تصل إليه أراضى آسيا الصغرى.

obeikandl.com